حكومة عجمان
Government of Ajman

مركز الإحصاء والتنافسية
Statistics and Competitiveness Center

دليل التعاريف والمصطلحات

للتعداد السجلي 2020 لإمارة عجمان

إعداد

مركز عجمان للإحصاء والتنافسية

اصدار 2020

جميع الحقوق محفوظة © مركز الإحصاء والتنافسية

حكومة عجمان - الإمارات العربية المتحدة @ 2020

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب من قبل أي شخص أو شركة أو جهة بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتغرافي والتسجيل على أقراص مقروءة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات و استرجاعها دون الحصول على موافقة مسبقة صادرة من مركز عجمان للإحصاء والتنافسية،

حكومة عجمان، دولة الإمارات العربية المتحدة.

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي:

مركز الإحصاء والتنافسية – حكومة عجمان

دليل التعاريف والمصطلحات للتعداد السجلي 2020 لإمارة عجمان

إصدار 2020

للتواصل وطلب البيانات الإحصائية يرجى التواصل:

مركز عجمان للإحصاء والتنافسية

البريد الإلكتروني: info.scc@ajman.ae

رقم الهاتف: +971 6 701 6770

الموقع الإلكتروني: scc.ajman.ae

ص.ب: 6556، عجمان - دولة الإمارات العربية المتحدة

@sccajman

التعريف بمركز عجمان للإحصاء والتنافسية

تم إنشـــاء "مركز عجمان للاحصاء و التنافســـية " استناداً للمرسوم الأميري رقم (28) لسنة 2017 .

ويعتبر المركز هو الجهة المختصة محلياً في إمارة عجمان والمصدر الرئيس والمرجع الوحيد فيها في الشؤون الإحصائية و التنافسية المنصوص عليها في هذا المرسوم.

يهدف المركز إلى تحقيق الغايات التالية:

1. تنظيم وتطوير العمل الإحصائي بما يحقق مصالح الدولة والإمارة.
2. بناء نظام إحصائي محلي متكامل.
3. رفع القدرة التنافسية للإمارة في مختلف القطاعات.
4. المســـاهمة فـــي تعزيـــز مكانـــة الإمـــارة فـــي تقاريـــر التنافســـية المحلية والعالمية.
5. دعـــم منظومـــة إتخـــاذ القـــرار فـــي الحكومـــة ببيانـــات ومعلومـــات دقيقة وحديثة.

الرؤية

بالمعرفة نعزز مستقبل عجمان.

الرسالة

الإرتقـــاء بالعمـــل الإحصائي والتنافســـي من خـــلال تطبيق أفضـــل الممارســـات بإتباع المنهجيات العلمية الإحصائية والمعايير الموصى بها دولياً لتلبي إحتياجات مستخدمي البيانات ومتخذى القرار في الإمارة.

القيم

الجودة / الحيادية / الإحترافية / الموثوقية / الإبداع والابتكار / السرية / الشفافية

المحتويات

مقدمة 5
مفهوم التعداد العام للسكان والمباني والمساكن والمنشآت 7
أهمية التعداد 8
الأهداف الرئيسية للتعداد السجلي 8
النص الخاص بإجراء التعداد السجلي حسب توصيات الأمم المتحدة من التنقيح (3) 9
سلة بيانات التعداد السجلي 2020 11
القسم الأول: بيانات مشتركة لجميع السكان من السجلات الادارية (المواطنين وغير المواطنين) 11
القسم الثاني: بيانات المواطنين فقط (الإماراتيين) 13
القسم الثالث: بيانات غير المواطنين (الغير الإماراتيين) 13
المواضيع الرئيسية الخاصة بالتعداد السجلي 2020 14
التعاريف والمصطلحات لسلة البيانات للتعداد السجلي 2020 16
القسم الأول : بيانات مشتركة لجميع الأفراد من السجلات الادارية (المواطنين وغير المواطنين) 17
القسم الثاني: بيانات المواطنين فقط (الإماراتيين) 42
القسم الثالث : بيانات غير المواطنين 47

مقدمة

يعدُّ مشروع التعداد التسجيلي الموحّد 2020 م، من المشاريع الاحصائية ذات الأولوية وهو واحد من المشاريع الاحصائية التي يسعى مركز عجمان للإحصاء والتنافسية إلى تنفيذها في عام 2020 من أجل دعم وتوفير إحصاءات منسقة ذات جودة عالية.

تم اعداد هذا الدليل بالتعاون والتنسيق مع الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء والمراكز الإحصائية المحلية في الدولة بالاضافة الى الجهات الحكومية المعنية.

يقدم هذا الدليل سلة البيانات المحدثة للتعداد السكان السجلي الموحد 2020 ، والذي يشمل التعدادات السجلية التي تعتمد على بيانات السجلات الإدارية، وستشكل هذه الموضوعات الأساس لإنتاج مخرجات مشتركة للتعداد السجلي 2020.

وبالإشارة الى التوصيات الدولية، لذا سيقوم مركز عجمان للإحصاء والتنافسية بتنفيذ التعداد السجلي الموحد لعام 2020 بالاعتماد على السجلات الادارية للجهات الحكومية المختلفة بالدولة. حيث تقوم منهجية التعداد على جمع البيانات من السجلات الادارية لدى الجهات المعنية وانتاج المؤشرات والبيانات الاحصائية بصفة انية.

ويعتمد هذا المشروع بشكل رئيسي على وجود ربط الكتروني شامل لجميع السجلات الادارية بالدوائر الحكومية المختلفة، بشرط اكتمال ترابط وتكامل البيانات في قواعد البيانات والسجلات الادارية بتلك الدوائر.

هذا، وان التخطيط السليم لتنفيذ هذا الربط سيكون من خلال ضبط جودة البيانات من مصادرها ووضع الأليات والاجراءات اللازمة لضمان سلامتها ومطابقتها للشروط وتحديثها بشكل مستمر، يضمن تنفيذ تعداد 2020 على الوجه الأكمل.

وتصف سلة بيانات التعداد السكاني السجلي 2020 الموضوعات الأساسية المطلوبة من التعداد وتستند هذه الموضوعات (بما في ذلك التعريفات والتصنيفات) في سلة البيانات على "توصيات الأمم المتحدة والمبادئ التوجيهية، التنقيح (3)"، ولقد تم اعتماد هذه المجموعة من التوصيات والمبادئ التوجيهية العالمية.

على الرغم من وجود كثير من التطابق بين التعاريف والتصانيف المستخدمة في كل من التعداد التقليدي المبني على الزيارة الميدانية للأسر والمساكن والمنشآت ومقابلة أفراد الأسر وبين التعداد السجلي المبني على البيانات الإدارية السجلية والمتوفرة في قواعد بيانات المؤسسات الحكومية لأغراضها الإدارية الإجرائية، إلا أنه هناك بعض الاختلافات التي يتوجب علينا توضيحها في هذا الدليل.

ان من ضمن توصيات الامم المتحدة القيام بإجراء التعداد السكاني كل عشر سنوات، او كل خمس سنوات من اجل الحصول على بيانات أفضل. وبدأت الأمم المتحدة بحث الدول على استخراج نتائج شبيهة بنتائج التعداد التقليدي عن طريق استخدام السجلات الإدارية منذ جولة التعداد 2000 فوجود رقم تعريفي فريد لكل فرد ولكل أسرة أمر بالغ في الأهمية حيث أن عمليات الربط بين السجلات الإدارية تتم عن طريق توفر هذا الرابط.

ومن الشروط الأساسية لإجراء تعداد تسجيلي هي:

- وجود سجل مركزي للسكان في الدولة ذو جودة وتغطية عالية ويتم التحديث فيه بصورة مستمرة. (ما يعادل سجل الهوية في دولة الإمارات).
- وجود ربط بين السجلات المختلفة للتغذية في حال تحديث البيانات.
- خفض التكلفة لعمليات التعداد
- زيادة تواتر البيانات وعملية توفير نتائج التعداد (مثلا توفير بيانات السكان بصورة سنوية)

مفهوم التعداد العام للسكان والمباني والمساكن والمنشآت:

يعتبر التعداد العام للسكان والمباني والمساكن والمنشآت من أهم وأكبر المشاريع الإحصائية التي تتبناها الأجهزة والمراكز الإحصائية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

ويهدف التعداد إلى حصر دقيق وشامل للموارد البشرية، وتوفير بيانات تفصيلية عن خصائص السكان الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية وكذلك عن ظروفهم السكنية، لتكون عوناً للمخططين وصانعي القرار في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وعوناً للباحثين في دراساتهم العديدة.

كما يوفر التعداد أيضاً حصراً شاملاً للمباني بأنواعها حسب استخدامها ومكوناتها من وحدات سكنية وغيرها ....الخ ، حيث تفي هذه البيانات بالمتطلبات الأساسية للإسكان . ويوفر التعداد كذلك حصراً شاملاً للمنشآت العاملة حسب الموقع الجغرافي والنشاط الاقتصادي وعدد العاملين فيها وغير ذلك من الخصائص، لتكون إطاراً للعمليات الإحصائية الجارية فضلاً عن مجالات استخدامها الأخرى.

ومما لا شك فيه أن القطاعات الرئيسية للتنمية، سواء أكانت في مجال الإنتاج كالزراعة والصناعة وغيرها أم في مجال الخدمات كالتعليم والصحة والإسكان وغيرها، في حاجة إلى العنصر البشري من أجل إنتاج هذه السلع وتقديم هذه الخدمات. ومن ثم تعتبر العمالة حجر الزاوية والأساس في عملية الإنتاج، كما يعتبر مجموع السكان أهم أهداف هذا الإنتاج وهذه الخدمات. فإذا أردنا تحقيق رفع مستويات المعيشة في المجتمع، فإن عنصر السكان والمتغيرات التي تصاحبه خلال الفترات الزمنية المتعاقبة، يعتبر من العناصر الأساسية عند التفكير في وضع استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعليه يتوجب وضع سياسات سكانية، تتمشى مع برامج هذه التنمية خلال مراحلها المختلفة.

أهمية التعداد

تنبع أهمية التعداد بكونه يوفر قاعدة من البيانات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية عن السكان ووضعها بين ايدي أصحاب القرار ولإجراء المقارنات والاسقاطات للبيانات الديموغرافية وخصائص المجتمع الاجتماعية والاقتصادية.

يتميز التعداد الشامل دون سواه عن العمليات الإحصائية الأخرى في انه يوفر بيانات إحصائية شمولية ومفصلة عن كافة السكان وخصائصهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية على أدنى مستوى إداري او جغرافي، التي تمكن من تقييم الوضع السكاني في الامارة.[1] ويوفر التعداد بيانات عن المعروض من الوحدات السكنية ومرافقها وخصائصها وأوضاعها ذات الصلة بالأحوال المعيشية، كما يوفر الإطار الشامل والحديث للمباني والمساكن والأسر حسب التجمعات والتقسيمات الإدارية المختلفة. كذلك يوفر مؤشرات إحصائية عديدة تخدم أهداف الخطة الاستراتيجية لإمارة عجمان 2021.

الأهداف الرئيسية للتعداد السجلي

يهدف التعداد بشكل رئيسي الى انشاء سجل مركزي لبيانات السكان والمساكن والمنشات ، ذو جودة عالية و تغطية أشمل و متصل بنظام للتحديث المستمر لتلك البيانات بشكل اني وفوري و يمكن من خلال هذا الهدف الاستغناء نهائيا من تنفيذ التعدادات الميدانية مستقبلا، والحصول على جميع بيانات التعداد في أي وقت و بجودة عالية .

[1] كتاب التدريب لتعداد عجمان 2017

النص الخاص بإجراء التعداد السجلي حسب توصيات الأمم المتحدة من التنقيح (3)

" ظهر مفهوم إخراج نتائج شبيهة بنتائج التعداد على أساس السجالات، في جولة تعداد 2000، رغم أن هذه الفكرة نوقشت وجربت بدرجات مختلفة منذ السبعينات من القرن الماضي، ونجحت عدة بلدان في استخدام هذا النهج من أجل إنتاج بيانات التعداد لجولة تعدادات 1990. والفلسفة وراء هذا المفهوم هي الاستفادة من المصادر الإدارية القائمة، وهي على وجه التحديد مختلف السجلات على رأسها ما يلي: الأسر المعيشية والمساكن والأفراد. وفي عملية التكرار التالية يتم الربط بين هذه البيانات على المستوى الفردي والمعلومات الخاصة بالأعمال والضرائب والتعليم والعمالة والسجلات الأخرى ذات الصلة. ومن الناحية النظرية يمكن ربط هذه السجلات على أساس اسم الشخص، ولذلك فإن وجود رقم تعريفي وحيد لكل فرد ولكل أسرة ومسكن هو أمر بالغ في الأهمية لأنه يتيح الربط بين المعلومات من مختلف السجلات بطريقة فعالة ويعتمد عليها[2].

(1-65) ومن الشروط الأساسية لهذا النهج أن يكون للبلد سجل مركزي للسكان ذو نوعية عالية وتغطية جيدة ومتصل بنظام للتحديث المستمر. وفي حالة السجلات المحلية يجب أن تكون السجلات المحلية مستوفاة بشكل دائم وأن يكون هناك اتصال دائم وجيد بين مختلف نظم التسجيل. ومن الضروري تنسيق المفاهيم والتعاريف في عملية ربط السجلات كما أن إقامة الروابط سيكون أمرا صعبا في حالة عدم وجود أرقام تعريف موحدة وشاملة على مستوى جميع الروابط النظم. ويجب إجراء تقييم للنوعية. وإذا لم تتوافر تلك الشروط فيجب أن يعتمد البلد على تعداد السكان باعتباره المصدر الرئيسي لبيانات خط الأساس لإحصاءات السكان.

(1-66) وأهم مزايا النهج القائم على السجلات هو خفض التكلفة لعملية التعداد وزيادة توافر البيانات. ومع ذلك فإن إنشاء سجلات إدارية وإداراتها ينطوي على نفقات أعلى مما يمكن أن يبرره إجراء التعداد. ولذلك فإن المكاسب من حيث كفاءة الإدارة هي التي يجب أن تبرر إنشاء تلك السجلات، وليس الإحصاءات وحدها. كما أن استخدام البيانات الإدارية كمصادر لبيانات التعداد ينطوي على أوجه قصور يجب أن تؤخذ في الاعتبار. ومن تلك العيوب أن الأوصاف القائمة على

[2] توصيات الأمم المتحدة التنقيح 3

السجلات تعتمد كليا على محتوى المعلومات التي يمكن إنتاجها على أساس السجلات المتاحة .ثم إن بعض البلدان تقتصر استعمال السجلات قانونيا على الأغراض المحددة لها ولا تتيحها لعمل

إحصاءات. وهذا يفرض بعض القيود فيما يتعلق بالخصائص التي يمكن وصفها، كما أنها قد تؤدي إلى عدم إمكانية المقارنة الدولية. وعندما يتغير بند معين في السجل فقد لا تسجل المعلومات الجديدة أو التحديثات مباشرة. وأحيانا لا تسجل إطلاقا. وفي هذه الحالات فان السجل لا يعكس البيانات بدقة."

مبادئ وتوصيات لتعدادات السكان والمساكن التنقيح الثالث

http://unstats.un.org/unsd/statcom/doc15/BG-Censuses.pdf

سلة بيانات التعداد السجلي 2020

يتم اعتماد بيانات السكان خلال لحظة أو وقت الإسناد الزمني للتعداد والذي يحصي كل شخص وكل مجموعة من أماكن السكن في نفس النقطة/اللحظة الزمنية المحددة بوضوح، ويتحقق ذلك من خلال تحديد اليوم المحدد لإجراء التعداد "يوم التعداد". وتسمى هذه اللحظة ب " لحظة الإسناد الزمني للتعداد "، كما تُعرف أيضاً ب "وقت الإسناد الزمني للتعداد" أو "ليلة الإسناد الزمني" أو "الليلة المرجعية للتعداد" أو "اليوم المرجعي للتعداد". وقد تم اعتماد تاريخ 8 ديسمبر 2020 ليكون اليوم المرجعي للتعداد أسوة بالأيام المرجعية للتعدادات التي تم تنفيذها سابقا في دولة الإمارات العربية المتحدة.

تم تقسيم سلة التعداد السجلي [3] إلى 3 أقسام رئيسية حسب البيانات التي تتطلب توفيرها لجميع السكان وبيانات لخصائص المواطنين وبيانات لخصائص غير المواطنين بطريقة الجمع المباشر أو الجمع والترتيب من المصادر والسجلات الإدارية في المؤسسات الحكومية:

القسم الأول: بيانات مشتركة لجميع السكان من السجلات الادارية (المواطنين وغير المواطنين)

1. خصائص الفرد
1.1 رقم بطاقة الهوية
1.2 النوع
1.3 الجنسية
1.4 تاريخ الميلاد
2. الحالة الاجتماعية
2.1 الحالة الاجتماعية
3. خصائص محل الإقامة
3.1 العنوان (عنوان إقامة الفرد التفصيلي)
3.2 الإمارة
4. خصائص التعليم
4.1 اسم المؤسسة التعليمية
4.2 نوع المؤسسة التعليمية

[3] الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء

4.3 المستوى التعليمي (الالتحاق بالتعليم)
4.4 مكان الدراسة (الإمارة)
4.5 المرحلة التعليمية الحالية
4.6 التحصيل العلمي
4.7 التخصص العلمي
5. خصائص القوى العاملة
5.1 الحالة العملية
5.2 المهنة الرئيسية
6. خصائص المنشآت
6.1 مكان العمل (الامارة)
6.2 النشاط الاقتصادي للمنشأة
6.3 القطاع المؤسسي للمنشأة
6.4 رقم رخصة المنشاة
6.5 اسم المنشأة/المؤسسة
7. خصائص المبنى والمساكن
7.1 رقم المبنى
7.2 نوع المبنى
7.3 استخدام المبنى
7.4 عنوان السكن
7.5 عدد الطوابق
7.6 رقم عداد الكهرباء للوحدة السكنية
7.7 نوع الوحدة
7.8 استخدام الوحدة
7.9 عدد الغرف وعدد غرف النوم
7.10 نوع الحيازة

تشمل الخصائص أعلاه مجموعة من البيانات التعريفية (المعرّفات) وتكفل المعرّفات مثل رقم الهوية إمكانية ربط جميع المعلومات ببعضها البعض. وبالإضافة إلى ذلك توجد معرّفات أخرى مثل خصائص العنوان الذي يقطن في الوحدة السكنية والذي يُعد بنداً هاماً لضمان إحصاء جميع السكان. وبشكل عام تتسم هذه المعرفات بالسرية ولا تنشر ضمن مخرجات تعداد السكان.

القسم الثاني: بيانات المواطنين فقط (الإماراتيين)

8. خصائص الأسرة المواطنة
8.1 تاريخ الزواج
8.2 تاريخ الطلاق
8.3 رقم خلاصة القيد
8.4 رقم البلدة من خلاصة القيد
8.5 رقم الأسرة من خلاصة القيد
8.6 علاقة الفرد برب الأسرة من خلاصة القيد
9. خصائص الإعاقة
9.1 وجود إعاقة
9.2 نوع الإعاقة
9.3 سبب الإعاقة

القسم الثالث: بيانات غير المواطنين (الغير الإماراتيين)

10. خصائص الفرد للربط الالكترونية
10.1 الرقم الموحد للكفيل
10.2 اسم الكفيل (اسم الجهة)
10.3 رقم ملف الإقامة
10.4 الرقم الموحد للإقامة
10.5 تاريخ اصدار الإقامة
10.6 تاريخ انتهاء الإقامة

المواضيع الرئيسية الخاصة بالتعداد السجلي 2020

من اجل اجراء وتنفيذ التعداد السجلي 2020 حسب الخصائص الديموغرافية والجغرافية والتعليمية والاقتصادية إضافة إلى الخصائص المعيشية سيتم تحديث قائمة بيانات التعداد السكاني كأساس موثوق به في إجراء الدراسات والبحوث التي تتطلبها برامج وخطط التنمية، إضافة إلى البيانات والمؤشرات الإحصائية لقياس التغيرات في الخصائص السكانية من اجل إجراء المقارنات المحلية والدولية، ومراجعة وتقييم التقديرات السكانية المستقبلية.

لذا تم تقسيم المواضيع الخاصة بالتعداد إلى مواضيع خاصة بحصر الأفراد المقيمين في الامارة وأماكن سكنهم وإقامتهم كالتالي:

خصائص حالة الفرد

جمع معلومات جميع الأفراد المقيمين بصفة معتادة في امارة عجمان في يوم محدد يوم الاسناد "اليوم المرجعي". يتم فيها تحديد الأفراد المقيمون بصفة معتادة خلال الفترة المرجعية لمدة ستة أشهر على الأقل (مدة الإقامة = (180 يوم)) أو أكثر، أو ينوون الإقامة لمدة ستة أشهر مقبلة على الأقل، بصورة متصلة أو منفصلة، حيث سيتم عرض الإحصاءات الخاصة بالتعداد على أساس المقيمين بصفة معتادة. ويتم اعتبار أي شخص يحمل جنسية دولة الامارات مقيم بصفة معتادة حتى وان كان غير متواجد في الدولة في الفترة المحددة أعلاه (ستة أشهر).

خصائص محل الإقامة

يتم توفير محل إقامة الأفراد بأصغر تمثيل ممكن (عنوان الوحدة السكنية أو الإحداثيات). في حالة عدم توفر بيان دقيق أو حديث عن مكان الإقامة يتم تحديد الإمارة التي يقطن فيها الفرد ومن ثم توزيعهم احصائيا.

يعتبر محل الاقامة من أكثر مواضيع التعداد أهمية، فنجاح التعداد يتحدد بإمكانية توفير الخصائص الديموغرافية والتعليمية والمهنية والسكنية وتوزيعها حسب المناطق.

خصائص الفرد

تمثل الخصائص الديموغرافية والصحية مثل النوع والعمر والجنسية والحالة الاجتماعية إضافة إذا كان يعاني من أي صعوبات تعيق نشاطه في الحياة (بالنسبة للمواطنين).

خصائص الأسرة

تحديد نوع الأسر الموجودة سواء كانت مواطنة، غير مواطنة أم جماعية وحجمها وصلتهم برب الأسرة ومؤشر التزاحم الأسري. وسيتم اعتبار مسمى الأسرة الطبيعية التي تتوفر بياناتها في السجلات الإدارية، أما مسمى الأسرة المعيشية فيعنى بالتعداد الميداني، والذي يصف حالة الأسرة الحالية والأفراد الذين يعيشون معها في نفس المسكن والعلاقة برب الأسرة.

خصائص التعليم

تحديد الحالة التعليمية إضافة إلى إحصاءات الملتحقين بالدراسة في الفترة المرجعية للتعداد.

خصائص القوى العاملة

تحديد ارتباط الفرد بقوة العمل وتحديد غير النشطين اقتصاديا في الفترة المرجعية من التعداد، إضافة إلى خصائص الاشتغال كالمهنة والنشاط الاقتصادي والقطاع المؤسسي الذي يعمل فيه الفرد إضافة إلى امارة العمل حسب ما هو مسجل في السجلات الإدارية.

خصائص المباني والمساكن

تحديد الظروف المعيشية التي يعيش فيها الأفراد والأسر حسب نوع المسكن والمبنى واستخدام الوحدات السكنية والتزاحم الأسري وعدد الغرف.

التعاريف والمصطلحات لسلة البيانات للتعداد السجلي 2020

كما ذكرنا سابقا تم تقسيم سلة بيانات التعداد السجلي إلى 3 أقسام رئيسية:

القسم الأول:

بيانات مشتركة لجميع الأفراد من السجلات الادارية (المواطنين وغير المواطنين)

وتشمل خصائص جميع السكان (الأفراد) مع الخصائص المشتركة والتي ستشكل القاعدة الرئيسية للأفراد والحالة الاجتماعية، ومحل الإقامة، والتعليم، وخصائص العمل والمسكن.

القسم الثاني:

بيانات المواطنين فقط (الإماراتيين)

وتشمل خصائص لبيانات المواطنين فقط والتي ستضاف على الخصائص المشتركة لربط البيانات حول مؤشرات الأسرة المواطنة وحالات الإعاقة.

القسم الثالث:

بيانات غير المواطنين (الغير الإماراتيين)

تشمل خصائص غير المواطنين المقيمين بصفة معتادة في الدولة في الفترة المرجعية أو اليوم المرجعي للتعداد السجلي. وذلك لتفرع البيانات في عدة جهات وربطهم بالبيانات المشتركة.

القسم الأول4 : بيانات مشتركة لجميع الأفراد من السجلات الادارية (المواطنين وغير المواطنين)

1. خصائص الفرد

1.1 رقم بطاقة الهوية	
التعريف / الوصف	هو رقم الهوية المبين في بطاقة الهوية الخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة والمكون من 15 خانة ومقسم إلى أربعة أقسام، القسم الأول مكون من الرقم "784" والذي يمثل رمز دولة الإمارات العربية المتحدة، القسم الثاني مكون من أربعة أرقام تعود إلى سنة ميلاد الفرد المسجلّة والموثقة في الملفات الثبوتية، القسم الثالث مكون من 7 أرقام والقسم الخامس مكون من رقم واحد، "كما يمكن استخدام رقم مشفر يمثل رقم الهوية في جميع السجلات الإدارية ويتم إصداره من الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية.
الشمول (الإطار)	جميع السكان
التصنيفات	لا يوجد
المتطلبات المحددة	يجب توفير هذه المعلومة عن كل فرد تُجمع بياناته في التعداد
قضايا القياس	رقم الهوية هو المرجع الرئيس للتعرف على بيانات الفرد ويعتبر أساس الربط بين السجلات الإدارية المختلفة، وهو يعتبر الرقم الفريد المستخدم للربط بين السجلات الإدارية بصورة رئيسية داخل الدولة
إجراءات المعالجة	توفر رقم الهوية أساسي لإجراء التعداد والربط
1.2 النوع	
التعريف / الوصف	المقصود هو الذكور والإناث على أساس الاختلافات البيولوجية إلى ذكر وأنثى.
الشمول (الإطار)	جميع السكان
التصنيفات	1. ذكر 2. أنثى

[4] الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء

المتطلبات المحددة	يجب توفير هذه المعلومة عن كل فرد تُجمع بياناته في التعداد. وفي حال فقدان هذه المعلومات يُفضل أن يتم الطلب من الجهات مقارنة الخصائص الأخرى لتحديد النوع.
قضايا القياس	المصدر الرئيسي للبيان هي وزارة الصحة ووقاية المجتمع والهيئة الاتحادية للهوية والجنسية ووزارة الداخلية
إجراءات المعالجة	قد توجد اختلافات في الرموز والكلمات المستخدمة لتعبئة حقل النوع، حيث يستخدم كل تسجيل إداري الرموز أو الكلمات الخاصة به للدلالة على الحالة على سبيل المثال الإناث: قد تتوفر الرموز والكلمات التالية للدلالة على الإناث (F, Female, Girls, 0) الذكور: قد تتوفر الرموز والكلمات التالية للدلالة على الذكور (M, Male, Boys, 1) : كإجراءات متابعة، يتم توحيد المسميات إلى ذكر وأنثى بحيث يكون الرمز 01 للذكر، والرمز 02 للأنثى،
1.3 الجنسية	
التعريف / الوصف	هي الدولة التي يُعد الفرد فيها مواطناً، وتربطه بها رابطة قانونية خاصة اكتسبها بالميلاد أو التجنس أو الزواج أو أية آلية أخرى، وهي الجنسية التي تم تسجيلها للفرد في بطاقة الهوية لدولة يعتبر هو أحد مواطنيها، وتربطه بها رابطة قانونية خاصة اكتسبها بالميلاد أو التجنس أو الزواج أو أية آلية أخرى وتم تسجيل الفرد بها حالياً في القيود الفعالة لدولة الإمارات العربية المتحدة.
الشمول (الإطار)	جميع السكان
التصنيفات	استخدام نظام الترميز المقدم في معيار الدول أو قائمة رموز الدول للاستخدام الإحصائي (الأمم المتحدة، معيار الدول أو قائمة رموز الدول للاستخدام الإحصائي) http://unstats.un.org/unsd/methods/m49/m49.htm
المتطلبات المحددة	استخدام نظام الترميز والتصنيف الموحد المذكور أعلاه. ويُمكن استخدام هذا الموضوع أيضاً في تصنيف الأفراد كمواطنين أو غير مواطنين في الدولة. وسيستخدم التقسيم إلى مواطنين/غير مواطنين كطريقة معيارية للتفصيل والتقسيم في العديد من الموضوعات الأخرى.
قضايا القياس	الجنسية ليس بالضرورة هو بلد الميلاد فإنهما يُعدان موضوعين مختلفين.

إجراءات المعالجة	توجد اختلافات في التصنيف المستخدم لتعبئة حقل الجنسية، حيث يستخدم كل تسجيل إداري الرموز أو الكلمات الخاصة به للدلالة على الجنسية على سبيل المثال دولة الإمارات: قد تتوفر الرموز والكلمات التالية للدلالة على دولة الإمارات العربية المتحدة (101، 784، امارات، اماراتي، دولة الامارات، UAE، ..)
1.4 تاريخ الميلاد (يوم ، شهر ، سنه)	
التعريف / الوصف	تاريخ الميلاد المسجل باليوم والشهر والسنة الميلادية التي ولد فيها الفرد والتي تم تسجيلها للفرد.
الشمول (الإطار)	جميع السكان
التصنيفات	التاريخ الميلادي باليوم والشهر والسنة منذ تاريخ 1 يناير 1900 وحتى تاريخ الإسناد الزمني
المتطلبات المحددة	يتم استلام التاريخ بصورة متفرقة اليوم في خانة والشهر في خانة والسنة في خانة أخرى وإن تعثر يتم استلام التاريخ بصيغة dd-mm-yyyy
قضايا القياس	يتم الربط بين ليلة الاسناد الزمني وتاريخ الميلاد لمعرفة عمر الفرد بالسنوات الميلادية
إجراءات المعالجة	إذا كان التاريخ هجري يتم تحويله إلى تاريخ ميلادي

2. الحالة الاجتماعية

2.1 الحالة الاجتماعية	
التعريف / الوصف	تشير "الحالة الزواجية" إلى الوضع الشخصي لكل فرد فيما يتصل بقوانين الزواج أو عاداته في الدولة، وهي الحالة المدنية للفرد البالغ من العمر (15) سنة فأكثر في اليوم المرجعي للتعداد السجلي كما هو موثق في السجلات الإدارية.
الشمول (الإطار)	جميع السكان 15 سنة فأكثر
التصنيفات	1. أعزب "لم يتزوج أبدا" 2. متزوج 3. مطلق 4. أرمل
المتطلبات المحددة	الأفراد المتزوجون ولكن عوائلهم في دولة أخرى يجب تسجيلهم على أنهم متزوجون، ويجب عدم تصنيفهم على أساس أنهم عزاب لم يسبق لهم الزواج أبداً.
قضايا القياس	الربط مع تاريخ الزواج وتاريخ الطلاق للأفراد الذين تم تسجيل عقود الزواج والطلاق الخاصة بهم داخل الدولة
إجراءات المعالجة	مقارنة الحالة الاجتماعية مع العمر ومع بيانات السجلات الأخرى وتحديد التصنيفات المستخدمة في السجلات الإدارية

3. خصائص محل الإقامة

3.1 العنوان	
التعريف / الوصف	يشمل اسم المنطقة/الحي/الضاحية/رقم واسم الشارع/رقم المسكن/الإحداثيات وهو المكان المسجل والذي يعيش فيه الفرد بصفة معتادة إن توفرت في السجلات الإدارية أو المكان المسجل قانونيا أنه مكان إقامة الفرد كما هو في السجلات الإدارية أو مكان تسجيل رب الأسرة في حال يمكث الفرد مع رب الأسرة والعنوان يحتوي على خصائص تفصيلية مثل المنطقة، الحي، اسم أو رقم الشارع، رقم المسكن. عنوان الفرد كاملاً حسب ما هو مسجل في السجل على أنه عنوان سكنه (الإمارة، المدينة، المنطقة، المبنى، الحي، رقم الشارع، رقم المسكن، إلخ)، في الغالب يكون عبارة عن نص. او عن طريق رقم (عنواني، مكاني، سينيار)
الشمول (الإطار)	جميع السكان
التصنيفات	لا يوجد
المتطلبات المحددة	المكان أو الموقع الجغرافي (العنوان) حسب السجلات الإدارية الذي يقيم فيها الفرد في يوم الإسناد الزمني للتعداد.
قضايا القياس	الربط مع خصائص الفرد
إجراءات المعالجة	التحدي الحقيقي هو تحديد إمارة أو عنوان إقامة الفرد بالرغم من استخدام البيانات المتاحة في السجلات الإدارية (تعليم، كهرباء، ضمان صحي، توثيق عقود الإيجار) إلا أن تلك البيانات لا تغطي كافة الأفراد سواء كان الفرد يسكن أو يعمل في نفس المدينة أم يسكن في إمارة ويعمل في إمارة أخرى. الاستعانة بالبيانات السجلية المتوفرة لدى التعليم، البلديات وهيئة الكهرباء والمياه ودوائر الأراضي واعتماد وضع الإحداثيات بناء على سجلات برنامج سنيار أو عمل حصر شامل ميدانيا للعناوين متزامن مع التعداد السجلي على أن يتضمن الحصر الميداني استيفاء رقم الهوية لرب الأسرة ليتم ربط بيانات العمل الميداني بالبيانات السجلية
3.2 الإمارة	
التعريف / الوصف	يتم هنا تحديد الإمارة التي يقيم فيها الفرد بصفة معتادة حسب ما هو مسجل في السجلات الإدارية بصورة قانونية، وليس بالضرورة إمارة التسجيل للإقامة.
الشمول (الإطار)	جميع السكان

التصنيفات	يتم تصنيف الإمارة الى مناطق في بعض الإمارات حسب التصنيف المعتمد كالتالي: 1. أبوظبي (أبوظبي، العين، الغربية) 2. دبي 3. الشارقة (الشارقة، الوسطى، الشرقية) 4. عجمان (عجمان، مصفوت، المنامة) 5. أم القيوين 6. رأس الخيمة 7. الفجيرة (الفجيرة، دبا الفجيرة)
المتطلبات المحددة	قد يختلف مكان الإقامة بصفة معتادة بين السجلات الإدارية في حال لم يكن هناك ربط فيما بينها (مثال عدم وجود ربط بين الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية وبين هيئة المياه والكهرباء ويجب مراجعة البيانات ليتم تحديد البيان الأكثر صلة بالفرد وحداثة. تشتمل المعلومات الخاصة بجميع العناوين عن البيانات الجغرافية ذات الصلة المخصصة للتصنيفات في سؤال عنوان الفرد ومنها يتم تحديد الإمارة التي يقيم بها الفرد. يتم تحديد مكان إقامة أفراد الأسرة مع مكان إقامة رب الأسرة إذا لم يثبت ان لديهم مكان إقامة مختلف حسب السجلات الإدارية.
قضايا القياس	تحديد من هو "المقيم إقامة معتادة في الدولة" و "تحديد موقع الإقامة المعتادة داخل الدولة" يجب تخصيص محل إقامة معتادة واحد لكل فرد، ولذا فمن الضروري وضع قواعد لمعالجة حالات الأفراد الذين لديهم أكثر من محل إقامة في السجلات الإدارية واستخدام طرق التحليل الإحصائي الحديثة في ذلك.
إجراءات المعالجة	يتم توفير العنوان من خلال هيئات المياه والكهرباء أولا في حالة ارتباط الشخص أو رب الأسرة بوحدة سكنية معينة يتم المقارنة بين السجلات المختلفة في بيان العنوان ويعتبر البيان الأحدث هو الأكثر دقة وفي حال لم تتوفر إمارة الإقامة بصفة معتادة يتم البحث عن طرق بديلة للوصول لعنوان الأفراد مثل طلب تحديث العنوان الفعلي في العد الذاتي.

4. خصائص التعليم

4.1 إسم المؤسسة التعليمية	
التعريف / الوصف	اسم المؤسسة التعليمية المقيد فيها الفرد إذا كان مسجلا في الدراسة في اليوم المرجعي للتعداد السجلي، وغالباً ما تكون هذه المؤسسة داخل دولة الإمارات العربية المتحدة.
الشمول (الإطار)	جميع السكان
التصنيفات	حسب الإمارة
المتطلبات المحددة	قد يختلف محل الإقامة الطبيعي في السجلات الإدارية وأسماء المؤسسات التعليمية ستساهم في ربط أفراد الأسرة من حيث مكان العمل والإقامة بالإضافة إلى مؤشرات التعليم
قضايا القياس	تحديد إمارة الدراسة ومقارنتها مع محل الإقامة بصفة معتادة
إجراءات المعالجة	الربط بين السجلات للتدقيق على محل الاقامة الطبيعي
4.2 نوع المؤسسة التعليمية	
التعريف / الوصف	تبعية المؤسسة التعليمية للقطاع الحكومي أو الخاص سواء وزارة التربية والتعليم أو أحد الهيئات التعليمية الحكومية المحلية داخل الدولة أم أحد القطاعات الأخرى
الشمول (الإطار)	الأفراد الملتحقين حاليا في الدراسة (3 سنوات فأكثر)
التصنيفات	1. حكومي 2. خاص
المتطلبات المحددة	يجب على الفرد أن يكون مسجل في الجهة الحكومية والخاصة
قضايا القياس	يتم استيفاء البيان لجميع الأفراد البالغين من العمر 3 سنوات فأكثر وملتحقين حاليا بالدراسة، وبعض الأفراد ملتحقين بالدراسة عن بعد أو بالانتساب في برامج مسجلة في دول أخرى ولكنهم مبتعثون من الدولة للدراسة، فيتم جمع بياناتهم
إجراءات المعالجة	التأكد من أن الملتحقين والمسجلين في المؤسسات التعليمية منتظمين في الحضور الدراسي

4.3 المستوى التعليمي (الالتحاق بالتعليم)	
التعريف / الوصف	الالتحاق والتسجيل بمؤسسة تعليمية معترف بها أو برنامج تعليمي معترف به في اليوم المرجعي للتعداد السجلي، سواءً كان حكوميا أو خاصاً من أجل الدراسة المنتظمة بأي مستوى من مستويات التعليم سواء داخل الدولة أو خارجها.
الشمول (الإطار)	السكان من عمر ثلاث سنوات فأكثر
التصنيفات	1. ملتحق حالياً 2. ملتحق سابقاً 3. لم يلتحق أبداً
المتطلبات المحددة	توفير بيانات الحالة التعليمية لجميع السكان
قضايا القياس	يتم اعتبار الالتحاق الحالي بالتعليم بوجود قيد له في السجلات الإدارية بغض النظر عن نوع التعليم الذي يتلقاه الفرد (حكومي، خاص، تعليم عن بعد، من المنازل، إلى آخره)
إجراءات المعالجة	جميع السكان المسجلين في أي مؤسسة داخل الدولة يعتبر ملتحق حالياً وجميع المبتعثين خارج الدولة هم ملتحقون حالياً وأي فرد مسجل في أي جهة على أن الحالة التعليمية ابتدائي أو أعلى يعتبر وملتحق حاليا بالدراسة يتم تصنيفه على أنه "ملتحق سابقا"
4.4 مكان الدراسة (الإمارة)	
التعريف / الوصف	الإمارة التي تتواجد بها المؤسسة التعليمية، وإذا كان للمؤسسة التعليمية أكثر من فرع يتم تحديد الإمارة التي بها الفرع المسجل فيه الفرد للدراسة
الشمول (الإطار)	فقط في حال كان الفرد ملتحق حالياً.
التصنيفات	1. أبوظبي (أبوظبي، العين، الغربية) 2. دبي 3. الشارقة (الشارقة، الوسطى، الشرقية) 4. عجمان (عجمان، مصفوت، المنامة) 5. أم القيوين

	6. رأس الخيمة 7. الفجيرة (الفجيرة، دبا الفجيرة) 8. خارج الدولة
المتطلبات المحددة	إذا كانت للمؤسسة التعليمية أكثر من فرع يتم تحديد الإمارة التي بها الفرع المسجل فيه الفرد للدراسة
قضايا القياس	يتم اعتبار الدارسين في جامعات خارج الدولة بطريقة الانتساب أو الدراسة عن بعد ملتحقين بالتعليم خارج الدولة
إجراءات المعالجة	فحص الاتساق في مكان السكن والدراسة والمرحلة التعليمية

4.5 المرحلة التعليمية الحالية	
التعريف / الوصف	المرحلة التعليمية الحالية المسجل فيها الفرد في اليوم المرجعي للتعداد السجلي، وتبدأ من (حضانة، رياض أطفال، صفوف المرحلة الابتدائية والإعدادية (حلقة أولى وثانية) والثانوية) في هذه المراحل يتم تحديد الصف الدراسي الملتحق به الفرد، إضافة إلى مراحل التعليم ما بعد الثانوي (دبلوم، جامعي، دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه) حسب التصنيف الموحد للتعليم
الشمول (الإطار)	السكان 3 سنوات فأكثر الملتحقون حاليا بالدراسة
التصنيفات	1. حضانة 2. رياض الأطفال 3. صفوف المرحلة الابتدائية (حلقة أولى) الصف الأول الصف الثاني الصف الثالث الصف الرابع الصف الخامس 4. صفوف المرحلة الإعدادية (حلقة ثانية) الصف السادس الصف السابع الصف الثامن الصف التاسع 5. صفوف المرحلة الثانوية الصف العاشر الصف الحادي عشر الصف الثاني عشر 6. التعليم ما بعد الثانوي 7. دبلوم 8. تعليم جامعي

	9. دبلوم عالي 10. ماجستير 11. دكتوراه
المتطلبات المحددة	يتم استكمال متغير التحصيل العلمي للملتحقين حالياً بناءً على المرحلة التعليمية الحالية
قضايا القياس	يتم فيها قياس الالتحاق الحالي للأفراد في المجتمع مع ربطه بالعمر لاستخراج مؤشرات الالتحاق وصافي الالتحاق حسب المرحلة الدراسية حسب العمر، ويجب جمعه لجميع الأفراد الملتحقين حاليا بالدراسة
إجراءات المعالجة	نظراً لتغير تركيبة التعليم بمرور الزمن فمن الضروري تسوية الأوضاع التعليمية للأفراد الذين تعلموا في وقت اختلف فيه نظام التعليم عن النظام الحالي المطبق وقت التعداد.ومن الضروري أيضاً تسوية الأوضاع التعليمية للأفراد الذين تلقوا تعليمهم في دول أخرى. وقد تحتاج الدول أيضاً لتحديد نظام التعليم الحالي والسابق وفقاً للتصنيف الدولي الموحد للتعليم (ISCED 2013) لتتمكن من إنتاج بيانات قابلة للمقارنة.
4.6 التحصيل التعليمي	
التعريف / الوصف	أعلى وآخر مستوى تعليمي رسمي أتمه الفرد -البالغ من العمر 10 سنوات فأكثر -بنجاح، وعادة ما يكون مصدقاً بشهادة الحصول على مؤهل معترف به، ويكون التصنيف وفقاُ للتصنيف الدولي الموحد للتعليم (ISCED 2013) للمراحل التعليمية الرئيسية، أو آخر مرحلة تعليمية للملتحق سابقا أتمها الفرد وحصل على شهادة بإتمامها
الشمول (الإطار)	السكان 10 سنوات فأكثر الملتحقين حاليا والذين سبق لهم الالتحاق
التصنيفات	لتصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى (0): التعليم قبل الابتدائي (مرحلة الطفولة المبكرة) التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى (1): التعليم الابتدائي التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى (2): المرحلة الأولى من التعليم الثانوي (الحلقة المتوسطة) التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى (3): المرحلة العليا من التعليم الثانوي

	التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى (4): التعليم فوق الثانوي ودون الجامعي التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى (5): الدورة القصيرة للتعليم الجامعي التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى (6): درجة البكالوريوس وما يعادلها التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى (7): درجة الماجستير وما يعادلها التصنيف الدولي الموحد للتعليم، المستوى (8): درجة الدكتوراه وما يعادلها
المتطلبات المحددة	يجب التأكد من دقة البيان بالحصول على اخر مستوى تعليمي أنهاه بنجاح الفرد وحصل على شهادة دراسية بذلك سواء داخل الدولة ام خارجها.
قضايا القياس	جميع أفراد المجتمع البالغين من العمر 10 سنوات فأكثر
إجراءات المعالجة	ونظراً لتغير تركيبة التعليم بمرور الزمن فمن الضروري تسوية الأوضاع التعليمية للأفراد الذين تعلموا في وقت اختلف فيه نظام التعليم عن النظام الحالي المطبق وقت التعداد. ومن الضروري أيضاً تسوية الأوضاع التعليمية للأفراد الذين تلقوا تعليمهم في دول أخرى. وقد تحتاج الدول أيضاً لتحديد نظام التعليم الحالي والسابق وفقاً للتصنيف الدولي الموحد للتعليم (ISCED 2011) لتتمكن من إنتاج بيانات قابلة للمقارنة
4.7 التخصص العلمي	
التعريف / الوصف	وهو التصنيف الخاص بالتخصص العلمي للخريج والملتحق حاليا للمرحلة التعليمية التي أنهاها الفرد من المرحلة الثانية للتعليم الثانوي وما فوق، حسب تصنيف منظمة اليونيسيف. وفقاً للتصنيف الدولي الموحد للتعليم (ISCED 2013)
الشمول (الإطار)	للسكان الحاصلين على شهادة الثانوية أو أكثر

التصنيفات	وفقاً للتصنيف الدولي الموحد للتعليم (ISCED 2013)
المتطلبات المحددة	لا يشترط ارتباط المهنة بالتخصص العلمي، يتم جمع التخصص العلمي بأكبر تفصيل ممكن
قضايا القياس	جميع الأفراد الذين أتموا المرحلة الثانوية أو ما يعادلها أو أكثر
إجراءات المعالجة	تدقيق التخصص مع العمر، بحيث يجب أن يكون عمر الفرد 15 سنة فأكثر وقد أتمم المرحلة الثانوية بنجاح. في بعض الحالات يمكن مقارنة التخصص العلمي مع المهنة

5. خصائص القوى العاملة

5.1 الحالة العملية	
التعريف / الوصف	تُشير الحالة العملية إلى نوع العمل الذي يحظى به الفرد المشتغل في وظيفته.تتمثل المعايير الأساسية المستخدمة لتحديد مجموعات التصنيف في قوة ارتباط الشخص والوظيفة، ونوع السلطة التي تتوافر للشخص، أو سوف تتوفر له، فيما يتعلق بالمؤسسة أو بغيره من العاملين. تصنيف جميع الأفراد البالغين من العمر 15 سنة فأكثر إلى (مشتغلين ومتعطلين وخارج القوى العاملة). بالنسبة لخارج القوى العاملة يمكن تقسيمها إلى (طالب، متقاعد (مواطن، من دول مجلس التعاون)، 65 سنة فأكثر ولا يعمل، ربة منزل "زوجة"، أخرى)
الشمول (الإطار)	السكان 15 سنة فأكثر
التصنيفات	1. مشتغل 2. متعطل 3. خارج القوى العاملة 3.1 طالب 3.2 متقاعد (مواطن، من مواطني مجلس التعاون) 3.3 متفرغة للأعمال المنزلية 3.4 غير قادر على العمل 3.5 65 سنة فأكثر ولا يعمل

المتطلبات المحددة	يتم تحديد الحالة العملية للفرد بالترتيب حيث يتم تحديد فيما إذا كان مشتغلا أم لا. لكن من الصعب تحديد فيما إذا كان غير المواطن متعطلا من السجلات الإدارية أم لا، حيث لا يوجد سجل إداري يجمع البيان لغير المواطنين ولكن يمكن تحديد فيما إذا كان غير المواطن مشتغلا، طالبا، ربة منزل.
قضايا القياس	يجب تصنيف جميع الأفراد في أي من هذه الفئات الثلاث (المشتغلين والمتعطلين والأفراد خارج القوة العاملة). ومن الممكن تصنيف خارج القوة العاملة إلى طالب، ربة منزل، متقاعد (مواطن، من مواطني دول مجلس التعاون) وغير مبين، وسيتم تحديد ذلك حسب ما هو مسجل في السجلات الإدارية كما انه من الأسئلة المهمة الواجب ادراجها في العد الذاتي (عن طريق الاتصال الحكومي)
إجراءات المعالجة	بالنسبة للمواطنين: يتم أولا تحديد إذا كان الفرد مشتغلا (مسجلاً في السجلات الإدارية على أنه مشتغل) ثانياً يتم تحديد إذا كان الفرد متعطلا أم لا (مسجلاً في السجلات الإدارية للمتعطلين "توطين") ثالثاً يتم تحديد إذا كان الفرد متقاعد أم لا رابعاً للنساء إذا كانت زوجة يتم تحديد أنها "خارج القوى العاملة: متفرغة للأعمال المنزلية" خامساً يتم تحديد إذا كان الفرد 65 فأكثر ولا يعمل يتم تحديد أنه "خارج القوى العاملة: 65 فأكثر ولا يعمل" سادساً إذا كان الفرد لديه إعاقة يتم تحديد أنه "خارج القوى العاملة: غير قادر على العمل" سابعاً يتم تحديد الحالة "غير مبين" إذا لم تتوافق مع أيٍ مما سبق بالنسبة لغير المواطنين: أولاً: تحديد إذا كان الفرد مشتغلاً (مسجلا في السجلات الإدارية على أنه مشتغل) ثانياً: يتم تحديد إذا كان الفرد ملتحقا بالدراسة حالياً "خارج القوى العاملة: طالب" ثالثاً: يتم تحديد إذا كانت الأنثى "زوجة" والكفيل زوجها "خارج القوى العاملة: متفرغة للأعمال المنزلية" رابعاً: يتم تحديد إذا كان الفرد 65 فأكثر ولا يعمل يتم تحديد أنه "خارج القوى العاملة: 65 فأكثر ولا يعمل"

	خامساً: إذا كان الفرد لديه إعاقة يتم تحديد أنه "خارج القوى العاملة: غير قادر على العمل" سادساً: في حال لم يستوفي غير المواطن الشروط أعلاه وكان عمره من 15 فأكثر سنة يعتبر "متعطل"
5.2 المهنة الرئيسية	
التعريف / الوصف	نوع العمل الذي يؤديه الفرد المشتغل في وظيفته الرئيسية في اليوم المرجعي حسب ما هو مسجل في السجلات الإدارية
الشمول (الإطار)	السكان المشتغلون والمتعطلون الذين سبق لهم العمل والبالغين من العمر 15 سنة فأكثر
التصنيفات	وفقا للتصنيف الدولي الموحّد للمهن (ISCO 2008) http://www.ilo.org/public/english/bureau/stat/isco/isco08
المتطلبات المحددة	يتعين تحديد ترميز معين للمهن والترميز الاحصائي المتبع حاليا في الدولة هو التصنيف الدولي الموحّد للمهن (ISCO 2008)
قضايا القياس	بالنسبة للأفراد المشتغلين، يجب الحرص على جمع البيانات المتعلقة بالمشتغلين وخصائصهم المختلفة مثل المهنة وجهة العمل ونشاطها الاقتصادي، بالإضافة إلى مكان العمل والقطاع المؤسسي الذي تتبعه جهة العمل. أما بالنسبة للأفراد المتعطلين، فبالنسبة للمسجلين الجدد لا يكون لهم مهنة أو نشاط حيث أنهم لم يسبق لهم العمل، أما في حال المتعطلين الذين سبق لهم العمل وتركوا عملهم السابق وأعادوا التسجيل في الجهات المختصة، فيمكن إدراج هذه البيانات في الجهات التي يسجل بها الأفراد الباحثين عن عمل المهنة، جهة العمل، النشاط الاقتصادي للجهة، القطاع المؤسسي، سبب ترك العمل،
إجراءات المعالجة	في حال لم توصف المهنة بدقة في السجلات الإدارية يتعين التواصل مع الجهات لتوصيف المهنة بصورة أدق وأكثر تفصيلا

6. خصائص المباني والمساكن

6.1 مكان العمل (الامارة)	
التعريف / الوصف	الإمارة التي يوجد فيها مقر المنشأة التي يعمل بها الفرد، ويراعى أنه في حال كان يعمل الفرد في منشأة لها فروع مختلفة أن يتم تحديد الإمارة التي يتواجد فيها الفرع الذي يعمل فيه الفرد معظم أيامه خلال الفترة المرجعية حسب التسجيل ان توفرت في السجلات الإدارية
الشمول (الإطار)	السكان المشتغلون 15 سنة فأكثر

التصنيفات	1. أبوظبي (أبوظبي، العين، الغربية) 2. دبي 3. الشارقة (الشارقة، الوسطى، الشرقية) 4. عجمان (عجمان، مصفوت، المنامة) 5. أم القيوين 6. رأس الخيمة 7. الفجيرة (الفجيرة، دبا الفجيرة)
المتطلبات المحددة	في حال كان للشركة أفرع يجب ان التأكد من تضمين الموظفين الذين يعملون في كل فرع حسب مكان تواجد هذا الفرع
قضايا القياس	توفير عدد سكان الإمارة أو المنطقة في الليل وفي النهار والربط بين أماكن العمل وأماكن السكن
إجراءات المعالجة	التأكد من دقة البيان في حال كان للمنشأة أكثر من فرع بحيث يتم ربط المشتغلين بأماكن عملهم في الفترة المرجعية ولا يتم حصرهم كمشتغلين في المقر الرئيسي للمنشأة
6.2 النشاط الاقتصادي (الصناعة) للمنشأة	
التعريف / الوصف	نوع النشاط الذي تقوم به المؤسسة أو أي وحدة مشابهة توجد بها الوظيفة التي يعمل بها الفرد المشتغل بها.
الشمول (الإطار)	السكان المشتغلون والمتعطلون الذين سبق لهم العمل والبالغين من العمر 15 سنة فأكثر
التصنيفات	حسب التصنيف الموحد للأنشطة الاقتصادية ISIC4
المتطلبات المحددة	تصنيف النشاط الاقتصادي حسب المعيار الدولي (التصنيف المعياري الصناعي للأنشطة الاقتصادية ((4) –ISIC). إلى أدنى مستوى ممكن من التفصيل الموجود في التصنيف ISIC -4 ويجب التأكد من دقة البيانات حتى المستوى الثاني وهو مستوى النشر
قضايا القياس	بالنسبة للأفراد المشتغلين، يجب التأكد من أن البيانات المستمدة من السجلات تضمن اكتمال تسجيل المتغيرات الخاصة ب "الحالة الوظيفية (العملية)" و"المهنة" و"النشاط الاقتصادي" و"القطاع الصناعي" لنفس الفرد والمؤسسة التي يعمل بها. أما بالنسبة للأفراد المتعطلين، فمن الضروري أن يرتبط جمع البيانات المتعلقة بخصائص المهنة الرئيسية الأخيرة للأفراد المتعطلين الذين سبق

	لهم العمل (المهنة، والنشاط الاقتصادي، والحالة الوظيفية، والقطاع) بآخر مهنة عمل بها الفرد خلال الخمس سنوات الماضية، حيث أن القيود الزمنية المفروضة تضمن ملاءمة البيانات.
إجراءات المعالجة	إذا تم تصنيف المنشآت من خلال المسوح الاقتصادية أو مما يتم جمعه في مشروع سجل المنشآت الاحصائي Business registry فيعتبر ذلك أكثر دقة مما هو مسجل في الرخصة التجارية
6.3 القطاع المؤسسي للمنشأة	
التعريف / الوصف	التنظيم القانوني والمهام الرئيسية التي ترتبط بها الوظيفة الرئيسية للفرد. وهو تبعية الجهة التي يعمل الفرد بها أو عمل بها سابقاً
الشمول (الإطار)	السكان المشتغلون البالغون من العمر 15 سنة فأكثر
التصنيفات	1. حكومي اتحادي 2. حكومي محلي 3. خاص 4. عام (حكومي وخاص) 5. أجنبي 6. هيئة دبلوماسية 7. هيئات لا تهدف إلى الربح 8. الأسر المعيشية
المتطلبات المحددة	ضم جميع المنشآت بما فيها مؤسسات القطاع المشترك والمناطق الحرة
قضايا القياس	بالنسبة للأفراد المشتغلين، يجب التأكد من أن البيانات المستمدة من السجلات تضمن أن تُقاس المتغيرات الخاصة ب "الحالة الوظيفية (العملية)" و"المهنة" و"النشاط" و"القطاع المؤسسي" لنفس الفرد والمؤسسة التي يعمل بها.
إجراءات المعالجة	وجود إطار واضح لجميع المنشآت الصغيرة والكبيرة ليتم تحديد القطاع بشكل دقيق
6.4 رقم رخصة المنشأة	
التعريف / الوصف	رقم رخصة مزاولة النشاط الاقتصادي، وهو رقم تعريفي فريد للمنشأة كما هو مسجل في الدوائر الاقتصادية الاتحادية والمحلية أو السجل الاقتصادي

الشمول (الإطار)	جميع المنشآت
التصنيفات	لا يوجد
المتطلبات المحددة	جميع المنشآت المسجلة في الدولة سواء في الامارة أو المناطق الحرة أو العمل العائلي
قضايا القياس	الربط بين العاملين ومؤسساتهم
إجراءات المعالجة	لا يوجد

6.5 اسم المنشأة	
التعريف / الوصف	اسم المنشأة التي يعمل بها الفرد حسب التسجيل، الغرض من جمع اسم المنشأة هو ربطها مع "سجل الأعمال الإحصائي" الذي أنشأته المراكز الإحصائية لتحديد النشاط الاقتصادي والقطاع للمنشأة.
الشمول (الإطار)	جميع المنشآت
التصنيفات	لا يوجد
المتطلبات المحددة	جميع المنشآت المسجلة في الامارة أو المناطق الحرة أو العمل العائلي
قضايا القياس	لا يوجد
إجراءات المعالجة	التحدي في تصنيف المكتب الرئيسي والفرعي في السجلات الادارية

7. خصائص المباني والمساكن

7.1 رقم المبنى	
التعريف / الوصف	رقم تعريفي للمبنى الذي يقيم فيه الفرد بصفة معتادة كما هو مسجل في السجلات الإدارية.
الشمول (الإطار)	جميع المباني
التصنيفات	لا يوجد
المتطلبات المحددة	لا يوجد
قضايا القياس	لا يوجد
إجراءات المعالجة	الاتساق في تصنيف بيانات الامارة
7.2 نوع المبنى	
التعريف / الوصف	المبنى هو كل مشيد مستقل قائم بذاته، سواء أكان قائماً بصورة دائمة أو مؤقتة، ولا يشترط في تكوينه مادة معينة من مواد البناء فقد تكون هيكلاً خرسانياً أو طابوق اً أو خشباً أو طيناً أو صفيحاً أو قماشا أو أي مادة أخرى، ويستخدم إما للسكن أو للعمل أو لكليهما.
الشمول (الإطار)	جميع المباني
التصنيفات	1. المبنى السكني 1.1 المباني السكنية التي تضم مكان سكن منفرد

	2.1 المباني السكنية التي تضم أماكن السكن المتعددة 3.1 المباني المخصصة لنزلاء المؤسسات وأنواع السكن الجماعي الأخرى 4.1 المباني السكنية الأخرى 2. المباني غير السكنية
المتطلبات المحددة	المبنى السكني
قضايا القياس	الهدف الأساسي من جمع البيان هو تحديد أماكن السكن لكافة الأفراد المقيمين داخل الدولة
إجراءات المعالجة	يتم استبعاد المباني غير المخصصة لتواجد الأفراد وإقامتهم فيها أو للعمل فيها مثل مباني الكهرباء
7.3 استخدام المبنى	
التعريف / الوصف	الاستخدام الفعلي لكامل وحدات المبنى خلال فترة الاسناد الزمني وليس بالضرورة ان يكون الاستخدام بحسب الغرض من انشاء المبنى ولكن ما هو مبين في السجلات الإدارية
الشمول (الإطار)	جميع المباني
التصنيفات	3. سكني 4. تجاري 5. سكني وتجاري 6. حكومي 7. أخرى
المتطلبات المحددة	يتم تحديد استخدام المبنى بحسب استخدام جميع الوحدات التابعة له
قضايا القياس	الربط بين نوع المبنى استخدام المبنى وربطه مع نوع الوحدة واستخدامها
إجراءات المعالجة	يتم تحديد استخدام المبنى بحسب استخدام جميع الوحدات التابعة له، فاذا كانت جميع الوحدات مستخدمة للسكن يكون استخدام المبنى سكني ويتم تأكيد تصانيف المباني حسب الإمارة

7.4 عنوان السكن (يشمل المبنى والمسكن والاحداثيات)	
التعريف / الوصف	يُشير موقع المبنى والمسكن إلى المكان الجغرافي (العنوان) لكل مجموعة من أماكن السكن. وسيتم استخدام هذه البيانات لإدارة عمليات التعداد (للتأكد من حصر جميع أماكن السكن (الطبيعية حسب السجلات) أو للتحقق من الحصول على جميع السجلات وكذلك تُستخدم في نشر البيانات على المستويات الجغرافية المختلفة. عنوان المبنى الذي يقطن فيه الفرد كاملاً حسب ما هو مسجل في السجل على أنه عنوان سكنه (الإمارة، المدينة، المنطقة، المبنى)، في الغالب يكون عبارة عن نص، وقد يكون العنوان الرقمي كما تحدده البلديات (مكاني، عنواني) أو حسب ما يتم جمعه في المراكز الإحصائية من خلال مسح تحديث الأطر كما أنه سيتم جمع إحداثيات المبنى و هي عنوان المبنى الذي يقطن فيه الفرد حسب نظام الإحداثيات (x,y) بصيغة نظم المعلومات الجغرافية تبين الاحداث الافقي)السيني(x والعمودي)الصادي y)، مثال (25.276987, 55.296249) و تقع دولة الإمارات العربية المتحدة بين خطي طول 57.10 و 51.35 و بين خطي عرض 26.25 و 22.35.
الشمول (الإطار)	جميع أماكن السكن
التصنيفات	كحد أدنى، ينبغي استخدام الإطار التالي للمعيار الجغرافي (للمخرجات): الامارة المنطقة / الحي/الضاحية المنطقة الفرعية (حسب تصنيف الامارة)
المتطلبات المحددة	يجب ترميز جميع عناوين أماكن السكن باستخدام تصنيف الامارة الجغرافي المحدد وعلى الدول استخدام تصنيفاتها الخاصة ومن ثم انتاج مخرجات باستخدام التصنيف المعياري
قضايا القياس	ومن الأهمية بمكان أن يخصص الرمز الجغرافي الملائم لكل مجموعة من أماكن السكن (المعيشة) (إحداثيات الموقع من خلال نظام تحديد المواقع العالمي).
إجراءات المعالجة	اتساق تصنيف المناطق حسب الامارة بالسجل الإحصائي الجغرافي

7.5 عدد الطوابق	
التعريف / الوصف	عدد طوابق المبنى الذي يسكن فيه الفرد كما هو في السجلات الإدارية
الشمول (الإطار)	المباني المكونة من ثلاث طوابق فأكثر
التصنيفات	لا يوجد
المتطلبات المحددة	فقط إذا كان نوع المبنى "مبنى متكرر" بناية" "عمارة"
قضايا القياس	يتم ضم كل من السطح والطوابق تحت الأرض والميزانين والطابق الأرضي إلى عدد الطوابق في المبنى
إجراءات المعالجة	يجب الموائمة بين التصنيفات الموجودة في السجلات الإدارية والتصنيفات الإحصائية ويتم تحديده ببيانات الفرد أو المبنى
7.6 رقم عداد الكهرباء للوحدة السكنية	
التعريف / الوصف	رقم تعريفي لعداد المياه أو الكهرباء للوحدة السكنية المسجل فيها الفرد أو رب الأسرة (الكفيل)
الشمول (الإطار)	جميع الوحدات في جميع المناطق
التصنيفات	لا يوجد
المتطلبات المحددة	لا يوجد
قضايا القياس	يتم الربط بين الموقع الجغرافي للمسكن مع محل إقامة الفرد.
إجراءات المعالجة	تصنيف الشقق التابعة للمبنى الواحد أو السكنات العمالية
7.7 نوع الوحدة	
التعريف / الوصف	الوحدة هي مبنى أو جزء من مبنى يتم الوصول اليها عن طريق مدخل خاص بها يفصلها عن المساحة العامة. والوحدة السكنية هي الوحدات الخاصة المشغولة أو المعدة للسكن من قبل عائلة أو أسرة جماعية. وهي مبنى أو جزء من مبنى معد أصلاً لسكن أسرة واحدة، وله باب أو مدخل مستقل أو أكثر من مدخل يؤدي إلى الطريق أو الممر العام دون المرور في وحدة سكنية أخرى، ويتم تحديد نوع الوحدة التي يقطن فيها الفرد حسب الشكل أو الإشغال.
الشمول (الإطار)	جميع الوحدات السكنية
التصنيفات	1 الوحدات السكنية

	1.1 الوحدات السكنية الخاصة 1.1.1 الفيلا 2.1.1الشقة 3.1.1البيت العربي 2.1 الوحدات السكنية الأخرى 1.2.1 وحدة سكنية شبه دائمة 2.2.1 وحدة سكنية متنقلة 3.2.1 أخرى 2 أماكن السكن الجماعية/العامة 1.2 الفنادق والشقق الفندقية وبيوت الضيافة (بيوت تأجير غرف المبيت) وغيرها من بيوت الإقامة (النُزُل) 2.2 المؤسسات 1.2.2 المستشفيات 2.2.2 المؤسسات الإصلاحية (السجون، والإصلاحيات) 3.2.2 منازل التقاعد، دار المسنين 4.2.2 سكن الطلاب وما شابهه 5.2.2 دور الأيتام 6.2.2 أخرى (بما في ذلك مؤسسات الرعاية طويلة المدى) 3.2 المعسكرات ومساكن العمال 1.3.2 معسكرات العمال 4.3.2 أخرى
المتطلبات المحددة	الربط بين نوع الأسرة ونوع الوحدة السكنية واستخدام الوحدة السكنية
قضايا القياس	تحديد جميع أنواع الوحدات السكنية. يجب الموائمة بين التصنيفات المختلفة الموجودة في السجلات الإدارية لنوع الوحدة السكنية، قد يتطلب الأمر إلى نزول ميداني للمناطق التي ليس بها تسجيل رسمي في السجلات الإدارية كالأماكن النائية والتجمعات، او الأماكن التي لا تتصل بصورة مباشرة مع السجلات الإدارية
إجراءات المعالجة	الموائمة بين السجلات الإدارية والتصنيفات الاحصائية لاختلاف تصانيف كل إمارة

7.8 استخدام الوحدة	
التعريف / الوصف	غرض من إشغال الوحدة في اليوم المرجعي، وليس بالضرورة الغرض من استخدامها عند إنشائها . حسب أحدث بيان يرد في السجلات الإدارية، بصرف النظر عن الغرض الذي تم من أجله إنشاؤها، وقد يقع استخدام الوحدة ضمن النطاق الخاص) تستخدم للسكن حيث ينام أفراد أسرة أو أسر جماعية (أو النطاق السكني العام)، تستخدم كسكن تنظمه جهة (أو نطاق العمل)، تستخدم كمكان لممارسة الأنشطة الاقتصادية (أو النطاق غير المشغول)، غير مستخدمة حالياً كمكان عمل أو سكن (، وإذا كانت الوحدة خالية، يحدد الاستخدام على أساس الغرض الأصلي من إنشائها.
الشمول (الإطار)	جميع الوحدات السكنية
التصنيفات	1. سكني 2. عمل 3. سكن وعمل 4. استثمار 5. تجاري 6. معسكرات عمالية 7. مساكن عامة 8. أخرى
المتطلبات المحددة	الهدف هو جمع بيانات الوحدات السكنية الخاصة المشغولة أو المعدة للشغل من قبل عائلة أو أسرة جماعية أو معسكرات عمال، والسكان المقيمين بصورة طويلة في المساكن العامة كالمستشفيات والفنادق وسكن الطلاب وغيرها من المساكن العامة.
قضايا القياس	من الصعب تحديد فيما إذا كان استخدام الوحدة هو سكن وعمل لذلك يمكن إلغاء هذا البند
إجراءات المعالجة	الربط بين نوع المبنى ونوع الوحدة والغرض من الاستخدام وتبين اختلاف التصنيف حسب كل امارة

7.9 عدد الغرف وغرف النوم	
التعريف / الوصف	عدد الغرف بشكل اجمالي وعدد غرف النوم المزودة بسرير وتستخدم للراحة الليلية. وتسمح مساحتها بوضع سرير لشخص بالغ، أي لا تقل مساحتها عن أربعة أمتار مربعة.
الشمول (الإطار)	الوحدات السكنية - الوحدات السكنية الخاصة - الوحدات السكنية الأخرى
التصنيفات	لا يوجد تصنيف
المتطلبات المحددة	يجب أن تحتوي غرفة النوم على سرير واحد على الأقل، وهذا يشمل الأسرة المخصصة للأطفال والرضع.
قضايا القياس	يتم قياس كثافة المسكن على إثرها ويتم عد غرف النوم بشكل مستقل عن عدد الأفراد الذين يستخدمون الغرف، أو عن مساحة الغرف، طالما أنها تلبي متطلبات الحجم المحددة أدناه
إجراءات المعالجة	المقارنة بين نوع الوحدة وعدد غرف النوم لحساب التزاحم الأسري
7.10 نوع الحيازة	
التعريف / الوصف	الترتيبات التي تشغل الأسرة المعيشية بموجبها كل الوحدة السكنية
الشمول (الإطار)	جميع الوحدات السكنية
التصنيفات	1. ملك 2. إيجار 3. مقابل العمل 4. أخرى
المتطلبات المحددة	يتم المقارنة بين سجلات الأملاك، والإيجارات والاتصال بشبكة المياه والكهرباء
قضايا القياس	لا يجب الخلط بين الحيازة وحالة الإشغال (التي تُحدد ما إذا كانت الوحدة مشغولة أو شاغرة).
إجراءات المعالجة	سيتم تقييم مدى الحاجة للنزول الميداني في المناطق التي تكثر فيها تركز الأسر الجماعية حسب ما يتم اعتماده من اللجان. التأكد من دقة البيانات في حال كان للفرد أكثر من مسكن وربطها مع بيانات الماء والكهرباء وبيانات العمل.

القسم الثاني: بيانات المواطنين فقط (الإماراتيين)

8. خصائص الأسرة المواطنة

8.1 تاريخ الزواج	
التعريف / الوصف	تاريخ آخر عقد زواج للفرد لمعرفة حالته الزواجية (الحالة الاجتماعية).
الشمول (الإطار)	الأفراد الذي تم تسجيل عقد زواجهم داخل الدولة بحيث يكون أحد طرفي الزواج مواطن
التصنيفات	تاريخ ميلادي
المتطلبات المحددة	توفير اخر تاريخ زواج مسجل للفرد.
قضايا القياس	تحديد الحالة الزواجية بدقة
إجراءات المعالجة	يتم المقارنة بين اخر تاريخ زواج للفرد وبين اخر تاريخ طلاق للفرد لتحديد الحالة الزواجية
8.2 تاريخ الطلاق	
التعريف / الوصف	تاريخ آخر عقد طلاق للفرد لمعرفة حالته الزواجية (الحالة الاجتماعية).
الشمول (الإطار)	الأفراد الذي تم تسجيل عقد طلاقهم داخل الدولة بحيث يكون أحد طرفي الطلاق مواطن
التصنيفات	تاريخ ميلادي
المتطلبات المحددة	توفير اخر تاريخ طلاق مسجل للفرد.
قضايا القياس	تحديد الحالة الزواجية بدقة
إجراءات المعالجة	يتم المقارنة بين اخر تاريخ زواج للفرد وبين اخر تاريخ طلاق للفرد لتحديد الحالة الزواجية
8.3 رقم خلاصة القيد	
التعريف / الوصف	رقم ملف خلاصة القيد والذي يتكون من 6 أرقام
الشمول (الإطار)	جميع المواطنين باستثناء الحالات الخاصة الأمنية
التصنيفات	رقم

المتطلبات المحددة	لا يوجد
قضايا القياس	لا يوجد
إجراءات المعالجة	الحالات المشطوبة من خلاصة القيد وربطها بأرقام الهوية لتكوين أسرة جديدة أو الوفاة أو الطلاق
8.4 رقم البلدة من خلاصة القيد	
التعريف / الوصف	هو رقم مكون من ثلاث خانات يتم تحديد البلدة والإمارة التي يتبع لها الفرد المواطن من ناحية تسجيلية.
الشمول (الإطار)	جميع المواطنين باستثناء الحالات الخاصة الأمنية
التصنيفات	رقم
المتطلبات المحددة	لا يوجد
قضايا القياس	لا يوجد
إجراءات المعالجة	الحالات المشطوبة من خلاصة القيد وربطها بأرقام الهوية
8.5 رقم الأسرة من خلاصة القيد	
التعريف / الوصف	رقم تعريفي للأسرة بعد ربطه برقم البلدة.
الشمول (الإطار)	جميع المواطنين باستثناء الحالات الخاصة الأمنية
التصنيفات	رقم
المتطلبات المحددة	لا يوجد
قضايا القياس	لا يوجد
إجراءات المعالجة	الحالات المشطوبة من خلاصة القيد وربطها بأرقام الهوية
8.6 علاقة الفرد برب الأسرة في خلاصة القيد	
التعريف / الوصف	علاقة كل فرد من أفراد الأسرة بالشخص المرجعي. وهو مالك خلاصة القيد للأسرة في حالة الأسر المواطنة كما هو محدد في خلاصة القيد، أو الكفيل (إذا كان فردا) في حالة الأسر غير المواطنة كما هو محدد في الإقامة والجنسية أو الهوية.
الشمول (الإطار)	جميع السكان في الأسر
التصنيفات	1. الشخص المرجعي (رب الأسرة)

	2. الزوج/الزوجة 3. الابن/الابنة
المتطلبات المحددة	الشخص المرجعي أو رب الأسرة
قضايا القياس	في التعدادات الإدارية (السجلية) قد لا يمكن تحديد الأفراد في جميع الفئات. وفي هذه الحالات، يجب عرض المفاهيم والمواصفات في تقارير البيانات التعريفية ذات الصلة. بالنسبة للأسر المواطنة يتعين توفير البيانات بدقة عالية حسب ما هو متوفر في خلاصة القيد والسجلات الإدارية
إجراءات المعالجة	يتم تحديد الأبناء بالمقارنة مع بيانات التعليم (خصوصا الأبناء تحت ال 18 سنة)

9. خصائص أصحاب الهمم المواطنين

9.1 هل توجد إعاقة	
التعريف / الوصف	الإعاقة مفهوم معقد يختلف، في الاستخدام العام، حسب الأفراد. كما أن مفهوم الإعاقة غير متجانس ويختلف باختلاف نوع الإعاقة، وحدتها، وسببها، والعمر الذي ظهرت فيه، وكيفية تفاعل الأفراد ذوي الاختلالات الطويلة الأجل مع عوائق بيئية مختلفة قد تعوق مشاركتهم الكاملة والفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين وبالتالي، ينبغي أخذ هذا الواقع في الحسبان في أي تحليل أو تفسير للبيانات. وتنص المادة 1 في الدليل تنص المادة 1 من اتفاقية حقوق الأفراد ذوي الإعاقة على ما يلي: "يشمل مصطلح الأفراد ذوي الإعاقة كل من يعانون من خلل طويل الأجل بدني أو عقلي أو ذهني أو حسّيَ، قد يمنعهم لدى التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين." والخلل الطويل الأجل، هو سمة شخصية تحد من قدرة الفرد على أداء الوظائف. ومن الأمثلة على الخلل هو شلل الساقين. وخلل مثل هذا قد يعيق أداء الأنشطة الأساسية مثل الوقوف، والمشي، وصعود السلالم.
الشمول (الإطار)	الأفراد المواطنون ذوو الإعاقة المسجلين في السجلات الإدارية

التصنيفات	1. نعم 2. لا
المتطلبات المحددة	تحديد وجود أية إعاقة
قضايا القياس	لا يوجد
إجراءات المعالجة	تصنيف أنواع الاعاقة
9.2 نوع الإعاقة	
التعريف / الوصف	الإعاقة هي الحالة التي تميز بين السكان حسب كونهم من ذوي الاحتياجات الخاصة أو من غير ذلك. ويُعرّف الأفراد ذوو الإعاقة بأنهم الأفراد الذين يواجهون صعوبات في أداء بعض المهام المعينة، أو في المشاركة في الأنشطة التي يضطلع بها من هم في مثل عمرهم وهي نوع الإعاقة المسجلة للفرد في أحد السجلات الإدارية والتي تعيق الفرد عن ممارسة جزء (أو كل) من النشاطات الحياتية بصورة اعتيادية دون مواجهة صعوبات حسب ما هو مسجل في ليلة الإسناد الزمني.
الشمول (الإطار)	الأفراد المواطنون ذوو الإعاقة المسجلين في السجلات الإدارية في جميع الأعمار
التصنيفات	1. المشي أو الحركة 2. الإبصار 3. السمع 4. الإدراك والتواصل 5. التذكر أو التركيز 6. الرعاية الذاتية 7. أخرى
المتطلبات المحددة	المواءمة بين التصنيف الموجود في السجلات الإدارية مع التصنيف الوطني المعتمد
قضايا القياس	حصر أصحاب الهمم غير المسجلين في البرامج المعتمدة من الدولة
إجراءات المعالجة	فحص الاتساق بين نوع الإعاقة وسبب الإعاقة

9.3 سبب الإعاقة	
التعريف / الوصف	السبب الرئيسي من إصابة الفرد بالإعاقة سواء نتج عن أمراض وراثية، أسباب خاصة بالولادة والبيئة أو حوادث نتجت بعد ذلك
الشمول (الإطار)	الأفراد المواطنون ذوو الإعاقة المسجلين في السجلات الإدارية في جميع الأعمار
التصنيفات	1. عوامل خلقية أو وراثية 2. مشاكل متعلقة بالحمل 3. ظروف متعلقة بالولادة 4. المرض 5. إصابة عمل 6. حادث سير 7. حادث من نوع اخر 8. سوء المعاملة الجسدية والنفسية 9. كبر السن 10. الضغط النفسي 11. أخرى
المتطلبات المحددة	المواءمة بين التصنيف الموجود في السجلات الإدارية مع التصنيف الوطني المعتمد
قضايا القياس	يتم الموائمة بين الأسباب المذكورة في السجلات والتصنيف أعلاه
إجراءات المعالجة	فحص الاتساق بين نوع الإعاقة وسبب الإعاقة

القسم الثالث : بيانات غير المواطنين

10. خصائص الفرد غير المواطنين (الغير الإماراتيين)

10.1 الرقم الموحد للكفيل	
التعريف / الوصف	رقم ملف الإقامة الخاص بكفيل الفرد في حال كان الكفيل شخص له علاقة بالفرد أي من أحد أفراد العائلة أو المستخدم (اسم الكفيل)، او رقم المنشأة التي تكفل الفرد (أو اسم المنشأة)
الشمول (الإطار)	جميع السكان غير المواطنين
التصنيفات	الاقامات الفعالة
المتطلبات المحددة	لا يوجد
قضايا القياس	لا يوجد
إجراءات المعالجة	لا يوجد
10.2 اسم الكفيل (اسم الجهة)	
التعريف / الوصف	هو اسم الجهة كما هو مسجل في الإقامة وقد يكون الاسم راجع لشخص، إذا كان الفرد تحت كفالة شخص آخر مثل الأب، الابن، العمالة المساعدة، أو يرجع لمنشأة إذا كان الفرد يعمل لدى جهة اعتبارية في الدولة.
الشمول (الإطار)	جميع المنشآت او الجهات الحكومية
التصنيفات	لا يوجد
المتطلبات المحددة	تحديد اسم الجهة
قضايا القياس	لا يوجد
إجراءات المعالجة	تحديد الجهة التي يعمل فيها الفرد ومنها المساعدة في معرفة مكان عمل الفرد ومكان إقامته
10.3 رقم ملف الإقامة	
التعريف / الوصف	أو رقم التأشيرة (الفيزا) وهو رقم مقسم إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول "201" والقسم الثاني السنة الميلادية لإصدار الإقامة على سبيل المثال "2018" والرقم الثالث رقم تسلسلي، وهذ الرقم يتغير بين الحين والآخر لنفس الفرد، وليس بالضرورة أن يتوافق هذا الرقم بين السجلات

	المختلفة لنفس الشخص، لأنه يعتمد على التاريخ التي أجرى فيها الشخص المعاملة في الجهة المعنية وتم إدخاله في سجلاتها
الشمول (الإطار)	كافة الجنسيات باستثناء الإماراتيون ودول مجلس التعاون الخليجي
التصنيفات	لا يوجد
المتطلبات المحددة	لا يوجد
قضايا القياس	لا يوجد
إجراءات المعالجة	لا يوجد
10.4 الرقم الموحد للإقامة	
التعريف / الوصف	هو رقم فريد للشخص لا يتغير حتى في حالة إلغاء الإقامة أو تجديدها، أو حتى إصدار إقامة جديدة له سواء من نفس الجهة أو من جهة أخرى.
الشمول (الإطار)	جميع الأفراد
التصنيفات	لا يوجد
المتطلبات المحددة	لا يوجد
قضايا القياس	لا يوجد
إجراءات المعالجة	لا يوجد
10.5 تاريخ اصدار الإقامة	
التعريف / الوصف	تاريخ إصدار آخر إقامة لغير المواطن في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهو تاريخ إصدار آخر إقامة للفرد عند إجراء الخدمة وإدخال البيانات في السجل.
الشمول (الإطار)	كافة الجنسيات باستثناء الإماراتيون ودول مجلس التعاون الخليجي
التصنيفات	لا يوجد
المتطلبات المحددة	تاريخ اصدار الإقامة سابق أو في نفس يوم الإسناد الزمني
قضايا القياس	يتم استخدامه لتحديد ضم الفرد للمقيمين بصفة معتادة أم لا بمقارنته مع تاريخ انتهاء لإقامة والمدة الزمنية التي قضاها الفرد داخل الدولة
إجراءات المعالجة	يجب توفير تاريخ إصدار آخر إقامة لجميع الأفراد التي صدرت لهم بطاقة الهوية وأقاموا في دولة الإمارات من نصف الفترة ما بين تاريخ اصدار الإقامة ويوم الاسناد الزمني

10.6 تاريخ انتهاء الإقامة	
التعريف / الوصف	تاريخ انتهاء إقامة غير المواطن في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويتم التعامل معه في التعداد على أنه تاريخ انتهاء إقامة الفرد غير المواطن، فاذا كان تاريخ انتهاء إقامة الفرد يسبق تاريخ اليوم المرجعي للتعداد، وهو اليوم الذي سيتم فيه استلام السجلات الإدارية، سيتم اعتبار الفرد غير مقيم والعكس صحيح. مع الأخذ بعين الاعتبار فترات السماح بالإقامة داخل الدولة بعد انتهائها وفترات تعديل الوضع المصرح بها.
الشمول (الإطار)	كافة الجنسيات باستثناء الإماراتيون ودولة مجلس التعاون الخليجي
التصنيفات	لا يوجد
المتطلبات المحددة	تاريخ انتهاء الإقامة لاحق أو في نفس يوم الإسناد الزمني
قضايا القياس	يتم استخدامه لتحديد ضم الفرد للمقيمين بصفة معتادة أم لا حسب ربطه مع تاريخ انتهاء الإقامة والمدة الزمنية التي قضاها الفرد داخل الدولة
إجراءات المعالجة	يجب توفير تاريخ انتهاء الإقامة لجميع الأفراد التي صدرت لهم بطاقة الهوية وأقاموا في دولة في الفترة ما بين تاريخ إصدار الإقامة ويوم الإسناد الزمني. إذا انتهت إقامة الفرد ومازال موجودا في الدولة يتم ارسالهم في قاعدة بيانات خاصة وهي المخالفين أو المقيمون بصورة غير قانونية. يتم إضافة الأفراد المعدل وضعهم والموجودين بتأشيرة عمل